# تطبيق أحكام الفقه الإسلامي المتعلقة بفقه الأسرة في جنوب تايلاند

**عرفان كوتيه أحمد**
**MR. IRFAN KUTEH**
A٢٠٢٠٨٨٤M٠١
طالب بمرحلة الماجستير
كلية الشريعة والقانون جامعة السلطان عبد الحليم معظم شاه الإسلامية العالمية
(UniSHAMS)

**الملخص:**

المسلمون هم أقلية في تايلاند. وفي دستور حكومة تايلاند لعام ١٩٩٧، هناك العديد من المبادئ العدل مثل حماية حقوق الناس وحرياتهم، والقانون الوطني ينطبق أيضًا على المسلمين، ولكنه منفصل عن القانون الوطني حيث تعترف الحكومة بالشريعة الإسلامية كقانون محدد للمجتمع المسلم في الجزء الجنوبي من تايلاند، على الرغم من أن تايلاند ليست دولة إسلامية، فقد تم تطبيق قانون الأسرة الإسلامي تدريجياً في المقاطعات الأربع المسلمة في جنوب تايلاند منذ عام ١٩٠٢.

يمر قانون الأسرة في تايلاند بعدة إصلاحات ونُفذ على عدة مراحل، استغرق هذا الإصلاح وقتًا طويلاً حتى تمكنت تايلاند من سن قانون أسرة إسلامي ويمكن استخدامه حتى الآن، على الرغم من وجود بعض أوجه القصور التي تتطلب تحسينًا من الحكومة.

**ABSTRAK**

Umat Islam adalah kumpulan minoriti di Thailand. Sebagai Perlembagaan Kerajaan Thailand ١٩٩٧, terdapat banyak prinsip keadilan seperti perlindungan hak dan kebebasan rakyat. Undang-undang kebangsaan negara juga terpakai ke atas orang Islam, tetapi diasingkan dengan undang-undang kebangsaan iaitu kerajaan mengiktiraf undang-undang Islam sebagai undang-undang khusus untuk masyarakat Islam di bahagian selatan Thailand. Walaupun Thailand bukanlah negara Islam, undang-undang keluarga Islam telah dilaksanakan secara beransur-ansur di empat wilayah Islam di selatan Thailand sejak tahun ١٩٠٢.

Undang-undang keluarga di Thailand telah mengalami beberapa reformasi dan berlaku secara berperingkat. Reformasi ini telah mengambil masa yang agak lama sehinggalah Thailand mampu menggubal undang-undang keluarga Islam yang boleh digunapakai sehingga kini. Walaupun memiliki beberapa kepincangan yang memerlukan penambahbaikan daripada kerajaan.

## التمهيد

إن دراسة أحكام الأسرة لها أهميتها التي لا تخفى على أحد؛ إذ هي ترتبط بحياة الإنسان في سائر أحواله، وفي كلّ مرحلةٍ من مراحل حياته، والحمد لله، الذي الخلق الإنسان وفضَّله وكرَّمه، وأسبغ عليه نعمًا لا تُعد ولا تُحصى، حيث قال جلَّ شأنه: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} [النساء: ١].

وقال أيضا: {وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ} [النحل: ٧٢].

وذلك يَعني أن كلَّ إنسانٍ في هذا الوجود لا بد أن تثبت له بعض هذه الحقوق، التي تقابلها واجبات يتعيَّن عليه أداؤها؛ فهو لا يخلو من أن يكون ولدًا أو والدًا أو زوجًا[١]

وقد عنيت الشريعة الإسلاميَّة ببيان هذه الحقوق والأحكام بيانًا مُفَصَّلاً، كما اهتمَّتْ بتنْظيمها تنظيمًا دقيقًا يُساير كلَّ مرحلةٍ يمرُّ بها الإنسان في حياته؛ لكي يكونَ جديرًا بخلافة الله في أرضه؛ تحقيقًا للحكمة الإلهيَّة من وُجُوده في هذه الدنيا الفناء.

من أَجْل ذلك نبحث فيه: تطبيق القوانين الأسرة في منطقة جنوب تايلاند، بيد أننا بعون الله - تعالى - نمهِّد لدراستنا بنُبْذَة تاريخيَّة مع بعض أمور أخرى لا بدَّ من بيانها.

**التطبيق القانوني في مسائل الزواج والطلاق والرجوع:**

غالبية السكان المسلمين في تايلاند هم أتباع المذهب الشافعي باستثناء المقيمين في الشمال مثل سكان منطقة جيانج ماي وجيانج راي الذين أصلهم من الصينيين والهنود وبورما فمعظمهم من أتباع الحنفية، أما بالنسبة لمن يتبعون الفقه الحنبلي، فأنهم عدد قليل، أما المالكية فليس لدينا معلومات، فربما كان عددهم قليل جدًا، مثل الأطفال المولودين لأمهات أو آباء يأتون من السودان وموريتانيا على سبيل المثال.

وفيما يتعلق بالزواج والطلاق والرجوع، يتبع المجتمع المسلم في تايلاند عمومًا فقه الشافعي وعدم منعهم للذين تتبع المذاهب أخرى لممارستهم فيما يتعلق بالزواج والطلاق بحسب طوائفهم

---

[١] أن كلمة "ولد" تُطلق على الذكَر والأنثى، وهي بمعنى المولود، وأنَّ كلمة "زوج" تُطلق كذلك على الذكر والأنثى، ونعني بالوالد هنا الوالد والوالدة - من قبيل التغليب.

والسكان المسلمون في تايلاند عند مقارنتهم بمواطني الدولة التي تلتزم بالديانات الأخرى، هم أقلية، عددهم ٦-٧ بالمائة فقط، لأجل هذا تم تطبيق العادات الإسلامية المتوارثة عبر الأجيال في ممارسة وإدارة في الزواج والطلاق والرجوع في مجتمعهم لا يزال موروثًا وفقًا للكتب الفقهية لمدارس الفقهية، على الرغم من وجود قوانين وطنية تتعلق بهذه المسألة مثل قانون ممارسة الشريعة الإسلامية في باتاني، ناراتيوات، يالا وساتول (عام ١٩٤٦)

وقانون إدارة الهيئات الدينية الإسلامية (عام ١٩٩٧)

ولكن القوانين المذكورة غير مناسبة للمسلمين؛ ولذلك فإن المسلمين في هذا البلد يصرون على مطالبة الحكومة بتغيير هذه القوانين.

والقانون في مسائل الزواج والطلاق والرجعة في تايلاند يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء:

١) تطبيق القانون في مسائل الزواج والطلاق والرجوع وفقًا لقانون تنفيذ الشريعة الإسلامية في مناطق باتاني، ناراتيوات، يالا وساتول (١٩٤٦).

٢) تطبيقه في مسائل الزواج والطلاق والرجوع وفقًا لقانون إدارة الهيئات الدينية الإسلامية (١٩٩٧) (القانون الإداري للمنظمات الإسلامية سنة ١٩٩٧).

٣) تطبيقه في مسائل الزواج والطلاق والرجوع وفقا لعادات الإسلامية الموروثة.

ويمكن أن نفصل القوانين كالآتي:

مادة(١,١)- تطبيقه في مسائل الزواج والطلاق والرجوع وفقًا لقانون ممارسة الشريعة الإسلامية في مناطق باتاني وناراتيوات ويالا والساتول (١٩٤٦).

ورد في القانون في القسم ٣، ٤:-

**القسم ٣**: في اتخاذ القرارات بشأن القضايا المدنية المتعلقة بالأسرة المسلمة والميراث في المحاكم المدنية في مناطق باتاني وناراتيوات ويالا وستول، كان المسلمون إما مدعِي أو مدعَى عليهم أو مؤيدين في القضايا التي لا يوجد فيها نزاع، يجب عليهم تنفيذ قانون الأسرة والميراث بالشريعة الإسلامية.

**القسم ٤**: يجب أن يكون النظر والتحقيق في القضايا في المحكمة المدنية وفقًا للقسم ٣ ويجب على أحد من داتؤ يوتيتام الذي يشارك في النظر والتحقيق مع القاضي، كان عليه كامل الواجبات والسلطة في عملية اتخاذ القرار وفقًا للشريعة الإسلامية ويوقع على القرار المتخذ حسب المقابل والبحث.

ويجب اعتبار قرار داتوك قاضي في الأمور المتعلقة بالشريعة الإسلامية نهائيًا في القضية.

٢ - الممارسة والإدارة في مسائل الزواج والطلاق والرجوع وفقًا لقانون إدارة الهيئات الدينية الإسلامية (١٩٩٧) (القانون الإداري للمنظمات الإسلامية سنة ١٩٩٧)

مادة (٢,١) القوانين الوطنية المتعلقة بالممارسة والإدارة في مسائل الزواج والطلاق والرجوع وفق هذا القانون هي كما يلي: -

**القسم الثامن**: أن شيخ الإسلام له السلطة والاختصاص كما يلي:

١- تعيين أعضاء مجلس العلماء للمشاورة في الأمور المتعلقة بالشريعة الإسلامية

٢- إصدار إعلان فيما يتعلق بالفتاوى طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية

**القسم الثامن عشر**: أعضاء المجلس المركزي الإسلامي بتايلاند لهم سلطة واختصاص كالآتي

١- إعطاء المشاورة أو الإرشادات المتعلقة بالدين الإسلامي لأعضاء المجلس الإسلامي بالمحافظات وأعضاء المجلس الإسلامي بالمساجد.

٢- إصدار الأنظمة في إجراء الأعمال والإشراف والإدارة لأعضاء المجلس الإسلامي بالمحافظات وأعضاء المجلس الإسلامي بالمساجد.

٣- يعمل أعضاء المجلس الإسلامي في المحافظة التي ليس لديها أعضاء المجلس الإسلامي، وفي هذه الحالة قد يوكل أعضاء المجلس المركزي الإسلامي بتايلاند إلى أعضاء المجلس الإسلامي بالمحافظات القريبة منها النيابة عنهم.

٤- إصدار إعلان والقيام بالتصديق والاعتماد على الأمور المتعلقة بالشئون الإسلامية

**القسم السادس والعشرون**: في المحافظة التي يوجد بها أعضاء المجلس الإسلامي لهم سلطة واختصاص كالآتي:

١- القيام بالإشراف والمراقبة على أعمال أعضاء المجلس الإسلامي بالمساجد في المحافظة والمحافظات الأخرى تبعا لما وكل إليها أعضاء المجلس الإسلامي بتايلاند.

٢- إصدار وثيقة اعتماد على الزواج والطلاق طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية

٣- القيام بإجراء الصلح على القضايا المتعلقة بالأسرة والمواريث طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية عند الطلب.

٤- إصدار إعلان والقيام بالتصديق والاعتماد على الأمور المتعلقة بالشئون الإسلامية في المحافظة

مادة(٢,٢): دليل إدارة الزواج والطلاق والرجوع من المجلس الديني الإسلامي لمنطقة جالا لكي يكون مرشدًا لأئمة المساجد في منطقة جالا بأكملها في إدارة الطلاق والنكاح والرجوع، يتم إصدار هذا الدليل.

**أهداف إصدار هذه القوانين:**

١ - ليفهم قواعد المجلس الديني الإسلامي لمنطقة جالا بشأن الطلاق والنكاح والرجوع، ليكون صحيحا شرعًيا وقانونا.

٢ - ليكون مرشدا ضوابط في القيام بالواجبات والمسؤوليات

٣ - تبسيط وتسهيل المسؤولية.

٤ - ليكون وثيقة الطلاق والزواج الشرعية المعمول بها من حيث أحكام المجلس الديني الإسلامي والصالحة في الشرع الإسلامي وما يتعلق بهما.

**محكمة العدل ودورها في تطبيق الشريعة الإسلامية**

بعد دراسة حول تطبيق الشريعة الإسلامية في فطاني أو في المقاطعات الجنوبية الأربعة لتايلاند، تبين أن القانون قد طُبق في هذه المنطقة منذ القرنين السادس عشر إلى الثامن عشر ويشمل ذلك قانون الأسرة والميراث والجنايات. لأن حكومة فطاني كانت تقدمت في كل مجال سواء في مجال الاقتصاد أو السياسة أو مجال العلوم الإسلامية. يستند هذا إلى أدلة موثوقة على أن المحاكم في ذلك الوقت كانت تستخدم الشريعة الإسلامية بشكل كامل.

قالA Teeuw : "لقد كان الإسلام شهرة من القرى إلى الدولة، حتى هذا وفقًا لشريعة النبي محمد مصطفى صلى الله عليه السلام"[١]. وفيما يتعلق بالتقدم، قال عبد الملك "أظهر في القرن السادس عشر أن فطاني هي أعظم إمبراطورية في عالم الملايو. ولا يقتصر هذا الازدهار على التجار من الغرب والشرق فحسب، بل يُظهر هذا الازدهار أن مملكة فطاني وصلت إلى مستوى اقتصادي المزدهر. تحقق هذا لحكمة ملوك فطاني. ومن نتائج هذا الازدهار، تطور الثقافية المتفوقة في فطاني مثل الأنشطة العلمية

---

[١] (A Teeuw ١٩٧٠: ٧٨-٧٩)

واللغة وما إلى ذلك. فمنذ ذلك الحين، تواصل فطاني نموها لتصبح بلدًا متقدمًا وأصبحت بؤرة الاهتمام"[١].

كانت مملكة فطاني في الماضي تتمتع بالقوة، وكانت مارست القانون الجنائي الإسلامي. وهذا يمكن أن يُعلَم من خلال سؤال جاء للشيخ أحمد بن محمد زين الفطاني المتوفى سنة ١٩٠٥ في كتابه الفتاوى الفطانية السؤال الرقم الثمانين حيث جاء فيه ما يلي:

**سؤال**: "عندما تشكو الزوجة للقاضي من عدم رغبتها في استمرار زواجها في قضية زنا زوجها، وتطلب منه الطلاق، فلا يريد زوجها أن يطلقها مطلقا. فهل يمكن الفسخ أم لا. لعدم حفظ دم المحصن والقاضي يجب أن يرجم الزاني لكن منعه الملك الكافر "

بناءً على ذلك، تبين أن الفتوى الصادرة كانت صورة انعكاس للمجتمع الفطاني حينئذ في تطبيق الشريعة الإسلامية، ويرجع ذلك إلى أن الفتاوى أو المفتي في مجتمع الملايو له غاية الأهمية في السياسة والأنظمة الدينية والقضائية. وبالتالي، لن يتم إصدار الفتاوى من المفتي أو القاضي، ما لم يكن هناك واقع معين في المجتمع.

**قانون الأسرة الإسلامي في تايلاند**

في عام ١٩٠٢، تم إعلان رسميًا من الحكومة التايلاندية أن فطاني جزءٌ من دولتها، وتم تقسيم فطاني إلى سبعة أجزاء أو سبع مناطق[٢]. تم الإعلان عن المناطق السبع باستخدام اللوائح الحكومية الجديدة في ١٠ ديسمبر ١٩٠١. وأن قوانين الدولة التايلاندية سواء كانت قوانين مدنية أو جنائية مطبقة في تلك لمناطق السبعة باستثناء قانون الأسرة والميراث فقط.[٣]

يثبت في هذه الإعلان أنه قبل عام ١٩٠٢، قد تم تطبيق الشريعة الإسلامية التي تغطي جميع المناطق في فطاني. ومع ذلك بعد أن كانت فطاني تحت حكم الحكومة التايلاندية فقد اقتصرت في تطبيق الشريعة الإسلامية على قانون الأسرة والميراث فقط. وفي عهد الملك الخامس - وخاصة في بداية عهده - مُنحت السلطة لوالي الدولة للحكم في القضايا على أساس الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، في الحالات التي يُحكم فيها

---

[١] (عبد الملك، ١٩٩٤: ١٤)

[٢] الأقسام السبعة أو المناطق السبعة المعنية هي باتاني ونونججيك ياريغ ورامان ويالا وسايبوري ورانجيت.

[٣] Phuttacark، (١٩٨٦: ٦٦)

بالإعدام، يكون لوالي الدولة سلطة في تخفيف العقوبة. بينما كان قضايا الاستئناف سيتم تقديم إلى المفوض السامي للنظر فيها.[١]

هذه السياسات تثبت أن الحكومة التايلاندية قد منحت فرصًا لتنفيذ الشريعة الإسلامية وفقًا للثقافة والعادات المحلية. نتيجة لذلك، حاولت الحكومة التايلاندية تنظيم القوانين الإسلامي من أجل التوافق مع النظام في وزارة العدل. ويتعين على المحاكم التايلاندية أن يحكموا في كل قضية وفقًا للشريعة الإسلامية إذا كانت تتعلق بالشؤون الإسلامية. من ناحية أخرى، إذا كانت القضايا تتعلق بالبوذيين، فسيتم تنفيذ الحكم وفقًا للقانون التايلاندي[٢].

**القسم ٣١** ينص على أن هناك ثلاثة مستويات للمحكمة، وهي؛ أ - محكمة بيريوين (المحكمة المحلية)، ب- محكمة موانج (المحكمة الولاية)، ج - محكمة خويانج (المحكمة الإقليمية). ويجب على القضاة في هذه المحاكم الثلاث المختلفة النظر في القضايا وفقًا للقانون المعمول به.

**والمادة ٣٢** تنص على أن القانون المدني ينطبق على جميع المواطنين التايلانديين. ومع ذلك، فهي باستثناء المسلمين، لا سيما في شؤون الأسرة والميراث. بينما داتؤ يوتيتيام مسؤولاً عن الفصل في القضايا المتعلقة بالشريعة الإسلامية وتنفيذ القانون في ١٠ ديسمبر ١٩٠٢ لسبع مناطق من الولاية. لذلك يعتبر هذا، القانون الأول في البلاد لأنه ينص على تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل صريح.

ومع ذلك، ليس لديها أي إجراء قانوني يمكن تقريره. ومع ذلك، فإن موقف الشريعة الإسلامية وقرارات داتو يوتيتام خلال هذه الفترة لم تكن موحدة إلى حد أن تطبيق قانون الشريعة الإسلامية في مناطق باتاني ويالا وناراثيوات وساتول قد أعلنته الحكومة باعتبارها الشريعة الإسلامية في المناطق الجنوبية الأربع في عام ١٩٤٦م.

---

[١] Wuttichai Mulsin ، .(١٩٨٢: ٣٦٣)

[٢] Phipat Chakrangkurn، .(١٩٨٢: ٣٠٧)

**أول قانون أسرة إسلامي في جنوب تايلاندي سنة١٩٤٦[١]:**

قبل إنفاذ هذا القانون، قد تم إعداد مشروع قانون إسلامي بشأن الأسرة والميراث باللغة الملاوية بناءً على الكتب الإسلامية إما باللغة العربية أو الملايوية. وعندما تم جمعها وتنظيمها بشكل صحيح، أمرت وزارة العدل ل "داتؤ يوتيتام"[٢] بترجمتها إلى التايلاندية. استمرت جهود الترجمة هذه لمدة ١٢ عامًا وأصبحت أساس الشريعة

[١] كان هذا القانون هو أول عمل أعلنته الحكومة باعتباره قانونًا إسلاميًا في المقاطعات الجنوبية الأربعة لتايلاند، ودخل حيز التنفيذ في ١٩ نوفمبر ١٩٤٦. ويتمثل تخصصه في أنه يمكن للمسلمين استخدام هذا القانون في المحكمة بحرية للفصل في القضايا المتعلقة بشؤون الإسلامي، أصبح إلغاء الشريعة الإسلامية من قبل السلطات التايلاندية في عام ١٩٤٣ هو السبب الرئيسي للتوتر والفوضى السياسية في جنوب تايلاند. أدركت الحكومة التايلاندية لتلك الخطأ، لذلك أعلن فريدي فنوميونج (١٩٤٥-١٩٤٦) كرئيس للوزراء لأول قانون إسلامي، وهو القانون في الجانب الإداري، المسمى "بيراج بانيات ديكا ودواي ساسينو باتام فاي إسلام" ١٩٤٥ (القانون الملكي لحماية الدين الإسلامي) ثم في عام ١٩٤٦، تولى تامرونج نواساواد الذي مارس نظامًا ديمقراطيًا في ذلك الوقت وإعادة لخطوات تطبيق الشريعة الإسلامية في جنوب تايلاند، وهو القانون في المحاكمة بإصدار قانون جديد يسمى "قانون تطبيق القانون - الشريعة الإسلامية في مقاطعات باتاني ويالا وناراثيوات وساتول (١٩٤٦) " ومع ذلك، فإن القانون لا يخلو من بعض المشاكل، بعضها يتعلق بالقوانين وداتؤ يوتيتام

[٢] "داتؤ العدل" هو نظام يستخدم منذ فترة طويلة في التحكيم في القضايا المدنية المتعلقة بالأسرة والميراث للمتقاضين. "الدين الإسلامي" في ٤ محافظات حدودية جنوبية وفقًا لقانون استخدام الشريعة الإسلامية في مقاطعات باتاني وناراثيوات ويالا وساتون

وهو مسؤول قضائي في محكمة العدل. الذي لديه سلطة وواجب تقرير الشريعة الإسلامية ويوقع الحكم المحكوم به. يجب أن يجلس مع القضاة في القضايا المدنية المتعلقة بالأسرة والميراث الإسلامي في المحاكم الابتدائية في مقاطعات باتاني وناراثيوات ويالا وساتون.على النحو المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون المذكور "أن الحكم في القضايا المدنية المتعلقة بالأسرة والتراث الإسلامي للمحاكم الابتدائية في مقاطعات باتاني وناراثيوات ويالا وساتون، حيث يكون الإسلام إما مدعياً أو مدعى عليه، أو شخص يقدم طلباً في قضية غير متنازع عليها تطبق الشريعة الإسلامية الخاصة بالأسرة والميراث بدلاً من القانون المدني في هذا الشأن. باستثناء الأحكام المتعلقة بسن الإرث

وفي القسم ٤، "يجب أن يجلس في المحكمة الابتدائية بموجب أحكام القسم ٣ من قبل قاضي داتو واحد لديه السلطة لاتخاذ قرار بشأن الشريعة الإسلامية. ويضع توقيعه على الحكم المحكوم به ويكون حكم قاضي داتو في الشريعة الإسلامية مطلقًا في هذه الحالة ".

من الطبيعة المحددة للقضية ويكون حكم قاضي داتو في الشريعة الإسلامية مطلقًا في هذه الحالة. لا يمكن استئناف الالتماس مرة أخرى، مما يجعل الشخص الذي سيكون داتؤ يجب أن يكون شخصًا بمؤهلات محددة أيضًا. المهم أن تكون مسلماً ومعرفة بالإسلام. قادرة على اتخاذ قرار بشأن الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأسرة والميراث هناك معايير وطرق اختيار لتجنيد وتعيين الأشخاص لشغل منصب داتؤ. وفقًا للوائح التي تضعها الهيئة

الإسلامية بشأن الأسرة والميراث. وأن هذه المترجمة مأخوذة من مذهب الشافعي فقط دون رأي آخر[١].

يحتوي هذا القانون على سبعة أجزاء رئيسية. ومع ذلك، في العام ١٩٧٨ تم تقديم قانون محكمة العدل كتفسير لتطبيق قانون الأسرة الإسلامي في باتاني ويالا وناراثيوات وساتول سنة ١٩٤٦ من خلال تحديد متطلبات الأهلية للشخص الذي سيعمل منصب داتؤ يوتيتام وتتبعه بعد ذلك لوائح وزارة الداخلية لقضايا الأسرة الإسلامية والميراث في هذا المجال باستثناءات في الحالات التي تنطوي على عمر الممتلكات المطلوب المطالبة بها لأنه يجب أن تتبع القانون المدني والملكية

ولا تعتبر محاكمة أي قضية تتعلق بمسلمين في المحكمة الابتدائية كاملة ما لم يحكم عليها داتؤ يوتيتام[٢]

ويعتبر قرار داتؤ يوتيتام نهائيًا ولن يتم قبول أي استئناف بصرف النظر عن هذا القانون، وينص أيضًا على أن الجلسة يجب أن يحضرها داتو يوتيتام والقاضي العام. أما القاضي فهو مسؤول عن إثبات صحة الوقائع وفقًا أدلة القانون، بينما داتؤ يوتيتيام مسؤولاً عن الفصل في القضايا بناءً على الشريعة الإسلامية.

منذ عام ١٩٤٦، لا يزال القانون يتم تنفيذه في المقاطعات الجنوبية الأربعة لتايلاند حتى الآن، بدون تغييره إلى اتجاه أفضل، إلا تحسن في جانب تحديد العمر للمرأة المتزوجة. لذلك في التنفيذ، سيتم استجواب الزواج من قبل المجلس الديني الإسلامي الإقليمي حول عمر الزوجين اللذين سيتم زواجهما. على سبيل المثال، ستقتصر عمر النساء على ١٦ عامًا، بينما يبلغ عمر للرجال ١٨ عامًا. وإذا أراد التعجيل بزواجهما قبل هذا العمر، فيجب عليهما تقديم مطالبة في المجلس الديني الإسلامي في منطقتهما حول الأسباب والعناصر التي يجب التعجيل بها.

---

[١] ذلك بملاحظة في أسماء الكتب المترجمة إلى العربية أو الملايوية، جميعها من الكتب الشافعي. هذا يدل على أن هناك نقطة التقاء بين جنوب تايلاند وكلانتن في الشريعة الإسلامية. وتشير الكتب إلى ١٣ كتابا ستة منها باللغة العربية وسبعة باللغة الملايوية. والكتب العربية هو غاية المقصود، فتح المعين، الشرح الراجية، مغني المحتاج، البيجوري، حق المشكلات. بينما الكتب اللغة الملايوية مراح الطلاب، كشف اللثام، فروع المسائل، متعلّم، عدة الباب، مطلع البدرين،وفتوى القضاء في أحكام النكاح

[٢] المرجع نفسه، القسم ٤

**حالة القوانين الإسلامية في فطاني:**

تقع المجتمعات المسلمة في تايلاند في الغالب في الجنوب، على طول الحدود مع ماليزيا. ومع ذلك، فإن المسلمين يشكلون الأغلبية في المقاطعات الجنوبية الأربع وهي باتاني، وجالا، وناراتيوات، وساتول.

ونتيجة لخضوع مملكة الملايو السابقة لسلطة المملكة السيامية. على الرغم من أنها استسلمت لتصبح جزءًا من أجزاء دولة تايلاند، وهي المنطقة الجنوبية لتايلاند، إلا أنها لا تزال تريد الدفاع عن مكانتها كمملكة إسلامية حتى الآن.

المسلمون في المنطقة الجنوبية من تايلاند عندما يريدون حل قضية أسرية حدثت بينهم فإنهم عادة في المرحلة الأولية يرفعون هذه القضية إلى مستوى قريتهم وهو توك إمام. إذا كان التوك إمام غير قادر على حل القضية، فسيتم تمديد القضية إلى المؤسسة المجلس الدينية الإسلامية ليتم الحكم عليها بعناية أكثر. ومع ذلك، إذا لم يمكن من حل هذه القضية على المستوى المؤسسي، فسيتم رفع هذه القضية إلى المحكمة المدنية[١].

ويجب حل كل نزاع أو مشكلة في المحكمة. وإذا كان تم اتخاذ القرار خارج المحكمة، فإن القرار لا يعتبر. لذا فإن القانون المطبق في المحكمة هو الشريعة الإسلامية.

من ناحية أخرى، إذا تم رفع القضية إلى الدائرة الإدارية للحكومة إما على مستوى المقاطعة أو المستوى الإقليمي، فإن القرار الذي تم اتخاذه يعتمد على القانون المدني،

وأما فيما يتعلق بتطبيق وتنفيذ الأحكام والقوانين التي تمارسها المسلمين في المنطقة الجنوبية من تايلاند وذلك كالآتي:-

---

[١] وفقًا للمادة ٣ من قانون تطبيق الشريعة (١٩٤٦) تنص على ما يلي

**"الشريعة الإسلامية فقط في المناطق الجنوبية الأربع، وليس في مناطق أخرى من البلاد"**

وهذا يعني أن تطبيق القانون يقتصر على المناطق الجنوبية الأربعة فقط. لذلك، لم يتم توسيع تطبيق الشريعة الإسلامية واستخدامه في مناطق أخرى مثل سونجكلا وبانكوك وكرابي وما إلى ذلك. لذلك، فإن هذا القانون مخصص فقط للأسئلة المتعلقة بأسرة وممتلكات المسلمين في المقاطعة الجنوبية لتايلاند، والتي تتم المطالبة بها في المحكمة فقط وليس خارج المحكمة.

١- **الزواج:** الزواج ربط بين الرجل والمرأة على أساس الشريعة الإسلامية وفقًا للضوابط التي أقرها الإسلام من خلال عقد الزواج الصحيح ليعيشا حياة الزوجية. ويهدف الزواج في الإسلام إلى الولادة وتنشئة النسل الصالح كحلقة وصل بين النسب وتحقيق الازدهار والحسنة في الدارين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الزواج كشكل من أشكال العلاقات الإنسانية هو الأعظم لأنه يتطلب مسؤولية متبادلة بين الزوج والزوجة، وهو أيضًا شكل من أشكال الاتفاق بين الاثنين.

الزواج في المنطقة الجنوبية التايلاندية هي مسؤولية الإمام والخطيب والمؤذن بصفتهم "مسؤولي النكاح القانوني" أو مسجل للأزواج الراغبين في الزواج.

**ومن بين مسؤولياتهم في الزواج:**

- إعداد دفتر التسجيل زواج ليثبت أن الزوجين زوج وزوجة متزوجان قانونيًا أو أنهما انفصالا. بالإضافة إلى ذلك، أنهم مسؤولين أيضا عن إجراء الزواج في مساجد قرية الخاصة بهم أو الأجانب الذين يتزوجون في منطقتهم.
- قبل الزواج يجب على مسؤول الزواج أن يسأل الزوج أولاً عن الأمور الدينية الأساسية مثل أركان الإيمان، وأركان الإسلام، وأركان الغسل، وفرض الصلاة، وما إلى ذلك. ويسأل ولي الزوجة عن صحتها. وإذا كان الزوج لا يعلم بهذه الأمور الأساسية، فللمسؤول حق تأجيل الزواج.
- بالنسبة للأرامل الراغبات في الزواج، يجب عليهن تقديم شهادة رسمية بالطلاق أو الوفاة من الزوج السابق إلى مسؤولية الزواج. بعد ذلك يجب على المسؤولية الزواج التحقيق في أسباب الطلاق مع الزوج السابق.
- يجب على المسلمين الجدد (المؤلَّفة قلوبهم) الذين يتقدمون للزواج أن يحضروا الدورة التدريبية الخاصة بأساسيات التعاليم الإسلامي.
- يمنع باتا على مسؤول الزواج إقامة زواج للنساء القادمات من مناطق أخرى ما لم يكن مصحوبا بضمان أو خطاب الإذن من مسؤول الزواج في بلدهن الأصلي وأن يتحقق من إقامتهن في تلك المنطقة.

إذا كان الزواج سيتم في المجلس الديني الإسلامي، فإن سلطة مأذون الزواج تُعطى للقاضي التشريعي أو نائبه المكون من أعضاء لجنة المجلس. علاوة على ذلك أنه إذا

تقدمت المرأة بطلب للزواج ولكن ليس لها ولي النسب لأسباب معينة، فلا يمكن زواجها إلا أن يوجد ولي عنها من الملك أو القاضي فقط.

**٢- فرقة الزوجية**

رغم أن الإسلام يحفظ بقوة ربط الزواج، ويشجع على استمرار العلاقة، ويوفر الضمانات والحقوق التي من شأنها تقوية ربط الزواج. لكن في الواقع كانت هناك ظروف أجبرت حدوث هذا الفرقة. يمكن أن يحدث الفرقة نتيجة أشياء تحدث في الأسرة، مثل الخلافات من عائلة الزوجين أو الخلافات بين الزوج والزوجة والتي تؤدي إلى اضطرابات الحياة التي لا يمكن تهدئتها في بعض الأحيان.

هناك نوعان فقط من حالات التي تحدث الفرقة غالبًا في المنطقة الجنوبية من تايلاند، وهما :-

١- **الطلاق:** تم تكريس الفرقة عن طريق الطلاق في قانون الأسرة والميراث الإسلامي الذي يهدف إلى مراقبة شؤون الطلاق بين الجالية المسلمة في المقاطعة الجنوبية لتايلاند. المادة ٨٢ تحدد أن الطلاق هو: "تحرير ربط الزواج من الزوج أثناء عملية وقوع الطلاق من قبل الزوج"

بشكل عام، هناك طريقتان لفرقة الزوجية للمسلمين في جنوب تايلاند من خلال الطلاق.

**الطريقة الأولى:** يمكن القيام بها أمام إمام القرية

**والطريقة الثانية:** في مكتب لجنة المجلس الديني الإسلامي في منطقة معينة من تايلاند.

بعد التأكد من الطلاق، يصدر الإمام أو المجلس شهادة طلاق لكلا الطرفين، الزوج والزوجة. ويجب على الإمام أو المجلس عمل ثلاث نسخ من شهادة الطلاق. تسلم النسخة الأولى للزوج السابق، وتسلم النسخة الثانية للزوجة السابقة، ويجب أن يحتفظ الإمام أو المجلس بالنسخة الثالثة من أجل توثيق المستندات[١].

تعتبر هذه الشهادة وثيقة دينية لا تحتوي القانونية عند مقارنتها بوثائق أخرى للحكومة التايلاندية ما لم يتم تصديقها من قبل المحكمة الإقليمية[٢] الأئمة والأعضاء لجنة

---

[١] (أحمد عمر تشباكيا، ٢٠١٢)

[٢] (محمد زكي شيحا. ٢٠٠٧)

المجلس الديني الإسلامي في كل منطقة لا يعتبرون العمل كمسجلين كما يفهمه الكثير من المجتمعات الإسلامية في المنطقة[١].

يذكر في وثيقة الطلاق اسم الزوج والزوجة واسم المسجل وشاهدين وتواقيعهما سواء الشاهد والزوج والزوجة ثم المسجل. على سبيل المثال في منطقة جالا، إذا أراد الزوجان الطلاق في هذه المؤسسة، فيجب عليهما إحضار شهادة زواج. ومع ذلك، فإن الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها هي التوفيق بين الزوجين. إذا استمروا في الطلاق، فسيتم اتخاذ الخطوات بعين الاعتبار

بينما في مقاطعة ناراتيوات، سيتم الطلاق في القرية المعنية. ولكن، إذا تم الإبلاغ عن حالة الطلاق هذه في المجلس الديني الإسلامي الإقليمي (منطقة ناراتيوات)، فسيتم التوفيق بين الزوجين أولاً من خلال النظر في المشكلة التي هي سبب هذا النزاع. بعد ذلك، سيمنحهم شهرًا أو شهرين للتفكير، طالما أنهم تفكر في اتخاذ القرار فبإمكانهم العيش معا كزوجين

٢- **الفسخ:** يمكن تعريف الفسخ على أنه إلغاء أو فسخ الزواج بأمر قضائي. الفرقة بهذه الطريقة يسمى أيضا "التفريق".

ومن حيث المبدأ لم يرد حكم الفسخ بوضوح في القرآن. فالجواز الفسخ قائم فقط على سد الإضرار. ويحدث الفرقة عن طريق الفسخ في المقاطعة الجنوبية لتايلاند، لكن بالإحصائيات قليلة لو تقارَن بالفرقة عن طريق الطلاق. ومع ذلك، فإن العملية الإجراءات القضائية في قضية الفسخ تستغرق وقتًا طويلاً. وتم تقديم طلب الفسخ بسبب أن الزوج لم يوافق على الفرقة. إذا كان هناك اعتراض من الزوج فسيؤثر على مدة المحاكمة.

تنص المادة ١١ من قوانين الشريعة الإسلامية على حق الزوجة في المطالبة بالفسخ لأسباب معينة وفقًا للأحوال التالية:

---

[١] استنادًا إلى قانون التنظيمات الإدارية الإسلامية لعام ١٩٩٧، يتمتع الأئمة وأعضاء المجلس الديني الإسلامي بسلطة إصدار شهادات الزواج والطلاق ولكن ليس لديهم سلطة تسجيلها. لذلك، في قيامه بمسؤوليته، لا يتحمل أي عواقب تحدثه. نتيجة لذلك، هناك عدد قليل من الأزواج المطلقين الذين يرفعون دعاوى قانونية مرة أخرى في المحكمة الإقليمية، لتأكيد أن الطلاق قد تمت الموافقة عليه من قبل الإمام أو المجلس الديني الإسلام

١- عدم معرفة مكان الزوج أو اختفائه عمداً، فيحق للزوجة المطالبة بالفسخ حتى لو سبق لها الوطء زوجها من قبل.

٢- لا يدفع الزوج مهرًا للزوجة.

٣- لا ينفق الزوج على الزوجة من طعام أو كسوة أو مسكن.

٤- إذا كان الزوج يعاني من إعاقة مثل مرض يعجز الأعضاء التناسلية، أو عجز جنسي.

٥- يزيد حجم ذكر الزوج ويسبب ضرراً للزوجة.

٦- إذا كان الزوج أو الزوجة مجنونًا، أو مصابًا بمرض جلدي، أو مصابًا بمرض الوباء سواء قبل الزواج أو بعده.

٧- انسداد فرج الزوجة حتى لا يتمكن زوجها من الوطء معها.

**المتعة:** المتعة هي دفع مالٍ للزوجة السابقة التي خدمت زوجها وأطفالها طوال فترة زواجهم.[١]

شرعت المتعة أيضًا لتكون منبعا لتخفيف عبء المرأة عند الانفصال وبدء حياتها جديدة بدون زوج.

مارست المقاطعة الجنوبية لتايلاند هذا القانون المتعلق بالمتعة حين لا توجد دعوى ضد المتعة.

قد يكون هذا بسبب أن المطلقة حصلت على حقوقها في وقت قصير بعد الطلاق. بالإضافة إلى ذلك، تنقضي المتعة عندما يكون الطلاق بسبب عيوب الزوجة أو موت الزوج، المرتد والزوجة تدعي الفسخ أو إذا كان الزوج قد أسلم جديدا (المؤلف قلبه) علاوة على ذلك، فإن ممارسة وتنفيذ هذه المتعة أمر بسيط وسهل إذا كان كلا الزوجين راضين عن حقوق بعضهما البعض لأن المحكمة ستحدد المبلغ وهو يمثل بعض المبلغ من المهر وفقًا للمادة ١٤٠

[١] حسب الفهم الذي قدمه د وهبة الزحيلي في كتابه "الفقه الإسلامي وأدلته" فإن المتعة هي هبة في ممتلكات يجب على الزوج دفعها لزوجته المطلقة في حياتها، حسب بعض الشروط المحددة

## الخاتمة

**توصل البحث إلى النتائج التالية:**

١ - يتطلب قانون الشريعة الإسلامية تعديلات لتوسيع اختصاص الداتؤ في التعامل مع القانون مثل أحكام الأسرة، إثبات الحقائق، مناقشة وإجرائها الأدلة القانونية في المحكمة

٢ - يحتاج القانون الإسلامي إلى تعديل حتى يكون قابلا للتطبيق أيضًا خارج المحكمة ويتم فرضه على الهيئات الحكومية. هذا مهم حتى يمكن قبول القرار الصادر عن المحكمة فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية تمامًا مثل القرار الذي تم اتخاذه من خلال القانون المدني.

٣ - يجب أن يمتد تطبيق القانون إلى مناطق أخرى أو أي منطقة بها أغلبية مسلمة أو منطقة بها لجنة إسلامية إقليمية.

٤- يجب منح القاضي السلطة الكاملة لإجراء التحقيقات واتخاذ القرارات وفق لخطوات الإسلام

٥- يجب تطبيق الشريعة الإسلامية على كل المستويات وليس فقط في المحكمة. هذا يعني أن جميع شؤون المسلم تستند إلى قانون الإسلامي

٦- يجب أن تتمتع الأسرة والميراث بنفس وضع القانون القانوني الذي بدأ استخدامه في عام ١٩٤٦ ليتم مراجعته بحيث يكون أكثر ملاءمة ويتناسب تمامًا مع المجتمع الإسلامي.

## قائمة المراجع:

-Sejarah kemunculan undang-undang keluarga islam di selatan thailand, rohanee machae abdul basir mohamad , ٢٠١٤.

-mahamatayuding samah, pentadbiran undang-undang islam di tiga wilayah selatan thailand (pattani, yala dan narathiwat) /mahamatayuding samah, ٢٠٠٣.

-mahamatayuding samah, raihanah abdullah & nahid ferdousi (٢٠١٧): muslim family law in southern thailand: a historical overview, journal of muslim minority affairs, doi:١٠,١٠٨٠/١٣٦٠٢٠٠٤,٢٠١٧,١٣٧٩٦٩٤

-islamic family law in minority country muslim at thailand (shyrellyn orbanus/ nur ilma binti ambo)

- pengurusan perkahwinan, perceraian dan ruju' masarakat islam di thailand berdasarkan undang – undang negara

*Maroning salaming)*(

*Ph.d. (principle of jurisprudence), assistant professor, lecturer in islamic law, college of islamic studies, prince of songkla university, Thailand.*